

مع نظرة مستقبلية إيجابية «Ba2» موديز» ترفع تصنيف سلطنة عمان إلى «



«Ba2» إلى «Ba3» قالت وكالة «موديز» للتصنيف الائتماني، الاثنين، «إنها رفعت تصنيف سلطنة عُمان الائتماني من مع الإبقاء على النظرة المستقبلية الإيجابية، نتيجة تراجع أعباء المديونية العامة وتحسن قدرة سلطنة عُمان على الوفاء بالتزاماتها المالية خلال عام 2022».

وتعزي الوكالة هذا التحسن بجانب ارتفاع الإيرادات العامة إلى «الجهود الملموسة التي بذلتها الحكومة في ضبط الأوضاع المالية، وقرارها في توجيه الفوائض المالية نحو خفض الدين العام، مشيرةً إلى تحسن فاعلية السياسة المالية وكفاءة الحوكمة المالية».

وذكرت الوكالة في تقريرها أن «الجهود الحكومية كان لها أثر ملموس في تعظيم الفوائض المالية، وتراجع أكثر من 15% من إجمالي الدين العام خلال عام 2022، منخفضاً من 68% في عام 2020 إلى 40% في عام 2022 كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي».

نظرة مستقبلية إيجابية

وأشارت الوكالة إلى أن «النظرة المستقبلية الإيجابية تعكس استمرار تحسن معدل الدين العام خلال السنوات القليلة المقبلة رغم انخفاض أسعار النفط، من خلال المحافظة على مستوى ضبط الإنفاق، واتخاذ المزيد من الإجراءات المالية التطويرية».

وأوضحت الوكالة أنه «على الرغم من تحقيق عائدات مالية إضافية في عام 2022، فإن الحكومة حافظت على مستوى الإنفاق»، مشيرة إلى أنها «أجرت تقييماً حول التحول في نهج الحكومة بإدارة السياسة المالية خلال فترة ارتفاع أسعار النفط، مؤكدة تحسن فاعلية السياسة المالية وإدارتها على نحو غير مسبوق، ما سيعزز الوضع الائتماني لسلطنة عُمان».

وقالت الوكالة: «إن الخطة المالية متوسطة المدى ومبادرات تعزيز الإيرادات غير النفطية أسهمت في هذا التحسن، مشيدة بإزالة المصروفات المصاحبة للقطاع النفطي من الميزانية العامة للدولة، وهذا الأمر من شأنه أن يسهم في تقليل المخاطر المالية الناجمة عن تقلبات أسعار النفط».

أسعار النفط

وتوقعت الوكالة أن «يبلغ متوسط أسعار النفط ما بين 80 إلى 85 دولاراً أمريكياً للبرميل خلال الأعوام 2023 / 2024، وأن يسهم قطاع الهيدروجين الأخضر في تقليل المخاطر المصاحبة للتصنيف الائتماني على المدى الطويل نتيجةً».

وأكدت الوكالة أن «هناك ثقة متزايدة باستمرار التحسن الذي شهدته المؤشرات المالية خلال عام 2022 على المدى المتوسط، والذي من شأنه أن يسهم في رفع التصنيف الائتماني، مؤكدة أنه من غير المرجح أن يتراجع مستوى التصنيف الائتماني لسلطنة عُمان في المدى القريب».

وبينت الوكالة أن «هذه الثقة تأتي من استمرار الحكومة في إجراءات ضبط الأوضاع المالية التي أدت إلى تحسن».

«الميزان المالي وتعزيز قدرتها على التعامل مع تقلبات أسواق النفط المستقبلية».